تحقيقات صرفية في بعض كتب التراث

حسن محمود هنداوي

كلية التربية الأساسية ـ الكويت

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين المطهَّرين، ورضي الله عن أصحابه الغر الميامين، وبعد:

فقد وقفتُ أثناء تحقيقي بعض تراثنا النحوي على كثير من أنواع التصحيف والتحريف والوهم والقصور في التعبير؛ ولمّا كان كثير من ذلك في كتب لا تخلو منها مكتبة أي طالب من طلبة العلم أو باحث في علوم العربية رأيتُ أن أعرض بعض ما رأيته في بحث علمي، أناقش فيه بضع مسائل وردت في بعض أمّات كتب التراث، واخترت منها ست مسائل في علم التصريف، اثنتان منها في كتاب سيبويه، وواحدة في كتاب (اشتقاق أسماء الله) للزجاجي، وواحدة في كتاب (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي، وواحدة في كتاب (الإغفال) لأبي علي الفارسي، وواحدة في كتاب (الممتع في التصريف) لابن عصفور. وقد عرضتُ كل مسألة من هذه المسائل كما وردت في الكتاب الذي هي فيه، وناقشتها مناقشة علمية معتمداً على كثير من مصنفات المتقدمين، وأيَّدتُ ما ذهبتُ إليه بأقوال أصحاب تلك المسائل في مصنفاتهم، وفي شروح بعضها، وفيما تناولها من كتب من بعدهم جاؤوا. وآمل أن أكون بذلك قد قدَّمتُ للباحثين تصويباً لِما وُجد في طبعات تلك المصنفات.

والله أسأل أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وأن ينفع بهذا البحث طلاب العلم وأهل العربية، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المسألة الأولى

كلمة (سِيْد)

من كتاب سيبويه

قال سيبويه في (باب تحقير كل اسم كان ثانيه ياء تَثبت في التحقير): «وذلك نحو: بَيْت وشَيْخ وسِيْد، فأحسنُه أن تقول: شُيَيْخ وسُيَيْد فتضمّ؛ لأنَّ التحقير يَضُمّ أوائل الأسماء، وهو لازم له، كما أنَّ الياء لازمة له»(١).

والذي يعنينا في هذه المسألة كلمة «سِيْد»، فقد ضبطت في طبعات كتاب سيبويه، والأصول لابن السراج(٢): (سَيِّد) ـ بفتح السين وتشديد الياء مكسورة ـ والصواب أن تكون (سِيْد)، بكسر السين وسكون الياء مخففة، ومعناه: الذئب. والدليل على ذلك أنَّ سيبويه يتحدث عن الاسم الثلاثي الذي عينه ياء، وهذا واضح من تمثيله ب«بَيْت»، و«شَيْخ» قبله، فكل من هاتين الكلمتين ثلاثية عينها ياء، وكذلك ينبغي أن تكون الكلمة الثالثة «سِيْد» لتوافقهما.

ومما يشهد بصحة ما ذهبنا إليه قولُ ابن جني في (باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره): «ألا ترى أنَّ سيبويه حمل سِيْداً على أنه مما عينه ياء، فقال في تحقيره: سُيَيْد، كدِيْك ودُيَيْك، وفِيْل وفُيَيْل، وذلك أنَّ عين الفعل لا يُنكر أن تكون ياء، وقد وُجِدت في سِيد ياء، فهي في ظاهر أمرها إلى أن يرد ما يَستنْزل عن بادي حالها»(٣)؛ ألا ترى إلى تشبيهه سِيْداً بدِيك وفِيل.

وأمر آخر يؤيد ما ادَّعيناه، وهو أنَّ سيبويه يريد بذلك ما كانت الياء فيه عيناً غير منقلبة من حرف علة آخر، وهذا لا يستقيم إذا كانت تلك الكلمة مفتوحة

(١) الكتاب ٣: ٤٨١ [تحقيق هارون] و٢: ١٣٦ [طبعة بولاق] و٣: ٥٣٤ [طبعة دار الكتب العلمية].

(٢) الأصول ٣: ٣٧.

(٣) الخصائص ١: ٢٥١.

السين مشددة الياء؛ لأنها لو كانت كذلك لكانت الياء زائدة مدغمة في الياء المنقلبة من الواو التي هي عين، ولكانت الكلمة رباعية، وأصلها سَيْوِد، على وزن فَيْعِل، ولَما صحَّ التمثيل بها في هذا الباب؛ لأنَّ الياء فيها زائدة، والحديث هنا عن الياء الأصلية، فلا يكون التمثيل بها صحيحًا. ويدلّ على ذلك قولُ ابن جني السابق: «وذلك أنَّ عين الفعل لا يُنكر أن تكون ياء، وقد وُجِدت في سِيدٍ ياء»، وقولُه في الباب نفسه: «فإن قلت: فإنّا لا نعرف في الكلام تركيب (س ي د) ...»[1]؛ فهل هذا إلا كقولك: فإنا لا نعرف في الكلام تركيب ما فاؤه سين وعينه ياء ولامه دال.

فإن قال قائل: لعل الصواب أن يكون «سَيْد» ـ بفتح السين وسكون الياء ـ كما في مخطوطة شرح الكتاب للسيرافي[2]؛ ليكون موافقًا لبَيْت وشَيْخ موافقة تامّة.

قلتُ: لو كان كذلك لكان مخففًا من سَيِّد ـ وأصله سَيْوِد كما قدَّمتُ ـ فخُفِّف بحذف العين، وبقي على وزن فَيْل، فلا ينبغي التمثيل به حينئذ في هذا الباب، بل يندرج في (باب تحقير ما حُذف منه ولا يُرَدُّ في التحقير ما حُذف منه) لا في الباب السابق، ويكون كقولك في مَيْت: مُيَيْت[3].

وأيضًا لو كان (سَيْد) ـ بفتح السين وسكون الياء ـ لكان مثل بَيْت وشَيْخ، أي: لكانت الياء أصلية، ولم تحتمل وجهًا آخر؛ لأنَّ الياء الساكنة المفتوح ما قبلها لا يُدَّعى أنها مبدلة، ولَما قيل إنَّ سيبويه حملها على الظاهر، فجعل الياء أصلية وإن لم يكن في اللغة تركيب (س ي د)، ولم يحملها على غير الظاهر فيجعلها مبدلة من الواو؛ لأنَّ في اللغة تركيب (س و د)، والياء في هذه الكلمة تحتمل أن تكون

(١) الخصائص ١: ٢٥٢.

(٢) شرح الكتاب ٤: ق ٢٢٢/أ، نسخة دار الكتب المصرية.

(٣) الكتاب ٣: ٤٥٦.

مبدلة من واو، ولا تكون مبدلة منها هاهنا إلا إذا كان ما قبلها مكسوراً.

وانظر إلى قول ابن سِيْدَه: «السِّيْدُ: الذئب، وفي لغة هذيل: الأسد، حمله سيبويه على أنَّ عينه ياء، فقال في تحقيره سُيَيْد كَدُيَيْك»(١).

وقد ضبطت هذه الكلمة بكسر السين أيضاً في كل من: الخصائص، والتمام(٢).

المسألة الثانية

كلمة (شَوِيّ)

من كتاب سيبويه

ذهب سيبويه(٣) إلى أنَّ قول العرب شاءٌ ليس من لفظ شاة، فالعين من شاة واو، واللام هاء، وأصله: شَوْهة؛ لقولهم في تصغيرها: شُوَيْهة، وفي جمعها: شِياهٌ. والعين من شاءٍ واو، واللام ياء أو واو، وليست همزة ولا هاء، وأصله: شَوَيٌ أو شَوَوٌ، وهو اسم للجمع لا جمع شاة. واستدلَّ على ذلك بقوله: «والدليل على ذلك: هذا شَوِيٌّ»(٤). وقد ورد شَوِيٌّ في قول النابغة(٥):

ولا أَعْرِفَنِّي بعدَ ما قد نَهَيتُكُمْ أُجادِلُ يومًا في شَوِيٍّ وجامِلِ

وقد ضُبط لفظ (شويّ) هذا في مطبوعة الكتاب هكذا: (شُوَيٌّ) ـ بضم الشين وفتح الواو ـ على صيغة التصغير. وهذا سهو. ولكي تظهر صحة ما ذهبتُ إليه أُوردُ هذه الجملة في سياق النص الذي وردت فيه، قال سيبويه في (باب تحقير كل حرف كان فيه بدل): «وأمّا الشّاءُ فإنَّ العرب تقول فيه: شُوَيٌّ، وفي شاةٍ: شُوَيْهةٌ،

(١) المحكم ٨: ٥٦٧ (سيد) تحقيق د. عبد الحميد هنداوي.

(٢) الخصائص ١: ٢٥١ والتمام ص ١٢١.

(٣) الكتاب ٣: ٤٦٠ والشيرازيات ص ٥٥٠ ـ ٥٥٤ ومقاييس المقصور والممدود ٢٦ ـ ٣٠.

(٤) الكتاب ٣: ٤٦٠ تحقيق عبد السلام هارون، وهو كذلك في طبعة بولاق ٢: ١٢٦ وطبعة دار الكتب العلمية ٣: ٥١٠.

(٥) ديوانه ص ١٤٤.

والقول فيه أنَّ شاءً من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لاماتٍ، وشاةً من بنات الواوات التي تكون عيناتٍ ولامُها هاءٌ، كما كانت سَواسِيةٌ ليس من لفظ سِيٍّ، كما كانت شاءٌ من بنات الياءات التي هي لاماتٌ وشاةٌ من بنات الواوات التي هن عينات، والدليل على ذلك: هذا شَوِيٌّ، وإنما ذا كامْرأةٍ ونِسْوةٍ، والنِّسْوة ليست من لفظ امْرأة، ومِثلُه رَجُلٌ ونفرٌ».

فسيبويه أراد بقوله في أول هذا النص «وأمّا الشّاءُ فإنَّ العرب تقول فيه: شُوَيٌّ» أن يبين أنَّ الهمزة في الشاء قد رُدَّت في التصغير إلى أصلها ، وهو الياء أو الواو ، وأنَّ لامه ليست هاء كما هي في مفرده شاة ؛ لأنهم قالوا في تصغير شاة: شُوَيْهة . وأمّا قوله في أواخر النص: «والدليل على ذلك: هذا شَوِيٌّ» فإنه لم يُرد أن يستدلّ بصيغة التصغير مرة أخرى، وإنما استدلَّ به على أنَّ الشاء ليس من لفظ الشاة، وإنما الشاء من الشاة كسَواسِية من سِيٍّ، فإنَّ سواسية من (س و س)، وسِيّ من (س و ي)[1]. ويؤكِّد ذلك قوله بعد ذلك: «وإنما ذا كامْرأةٍ ونِسْوةٍ، والنِّسْوة ليست من لفظ امْرأة، ومِثلُه رَجُلٌ ونَفَرٌ»، أي: إنَّ الشاء اسم جمع ل(شاة)، وليس من لفظه، كما أنَّ النِّسوة اسم جمع ل(امرأة)، وليس من لفظه، وأنَّ النَّفَر اسم جمع ل(رَجُل)، وليس من لفظه.

وقد نصَّ على ذلك السيرافيُّ في شرحه قول سيبويه هذا، فقال: «فمذهب سيبويه أنَّ الشاء ليس من لفظ شاة، وأنه اسمٌ للجمع، وأصله شَوَيٌّ أو شَوَوٌ ... واستدلَّ على ذلك أنَّ العرب تقول أيضًا لجمع الشاء: شَوِيٌّ، ولامُ الفعل في شَوِيٍّ ياء. ثم احتَجَّ بأنَّ الجمع قد يجيء على غير الواحد بقولهم: امرأةٌ ونِسوة ـ والنِّسوة ليست من لفظ امرأة ـ ورَجُلٌ ونَفَرٌ»[2]. فهو قد أوضح أنَّ كلمة (شَوِيّ) التي

(١) مقاييس المقصور والممدود ص ٣٠ .

(٢) شرح الكتاب ٤ : ق ٢١٠ /ب، وقد ضبط فيه شَوِيّ ضبطًا صحيحًا.

استدلَّ بها سيبويه هنا ليست على صيغة التصغير، وإنما هي على صيغة اسم الجمع، نحو: عَبِيد وكَلِيب وحَمِير، وهي على زنة: فَعِيل، بفتح الفاء وكسر العين. ولو رجع محققو كتاب سيبويه إلى شرح السيرافي لَتجنَّبوا هذا الخطأ.

المسألة الثالثة

قلب الواو ياء في كلمة (مِياه)

من كتاب «اشتقاق أسماء الله» للزَّجّاجيّ

قال الزَّجّاجيّ في تعليل انقلاب الواو ياء في كلمة (مِياه): «فأمّا مِياه فانقلبت الواو فيه لسكونها وانكسار ما قبلها، كما انقلبت في مِيزان ومِيعاد ومِيقات»(١).

ولنا على هذا القول ثلاثة تعقُّبات:

الأول: أنَّ الزجاجيّ زعم أنَّ العلة في قلب الواو ياء في هذه الكلمة هو سكونها وانكسار ما قبلها. والصواب أنها كانت قبل القلب متحركة بالفتح، فإنَّ أصلها: مِوَاه، فالألف لا تُسبق بغير الفتحة، وهذا واضح.

والثاني: أنه لم يستوف ذكر الشروط اللازمة لقلب الواو ياء في هذا اللفظ، فالواو في مثل هذا الموضع إنما تُقلب ياء إذا وقعت عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي في المفرد مُعَلّة، كقولهم في جمع دِيْمة(٢): دِيَم؛ فإنَّ أصلها: دِوْمة؛ لأنها من الدَّوام. فإن لم تكن الواو معلَّة في المفرد بل كانت شبيهة بالمعلّة ـ وهي الساكنة ـ اشترط فيها أيضًا وقوع ألف بعدها في الجمع، كقوله في جمع ثَوْب: ثِياب. و(مِياه) اجتمعت فيه الشروط المتقدمة فيما كانت الواو في مفرده معلّة؛ لأنَّ مفرده (ماء)، وأصله: مَوَهٌ، والدليل على ذلك قولهم في جمع القلة: أَمْواه(٣).

(١) اشتقاق أسماء الله ص ٣٩٩.

(٢) الديمة: المطر يدوم مع سكون.

(٣) إصلاح المنطق ص ١٣٥.

وفيه زيادة على الشروط المتقدمة شرط لا يُطلب إلا فيما كانت الواو في مفرده ساكنة غير معلّة، وهو وقوع ألف بعدها في الجمع، وهو في هذا مثل دارٍ ودِيار؛ فإنَّ أصل دارٍ: دَوَرٌ؛ لقولهم في جمعه: أَدْوُر(١).

وإذا لم تجتمع هذه الشروط لم تنقلب هذه الواو ياء، وذلك كأن تكون في مفرد غير مصدر، نحو سِوار، أو كانت لام الجمع غير صحيحة، نحو جِواء جمع جَوّ، أو لم يكن ما قبلها مكسوراً، نحو أَثْواب، أو لم تكن في المفرد معلّة ولا شبيهة بالمعلّة، نحو طِوال جمع طَويل، أو كانت في المفرد ساكنة وليس بعدها في الجمع ألف، نحو عِوَدة جمع عَوْد، وهو البعير المسنّ.

التعقُّب الثالث: أنه زعم أنَّ الواو في (مِياه) انقلبت ياء كما انقلبت في مِيزان ومِيعاد ومِيقات. وهذا وهم، فإنَّ الواو في هذه الكلمات الثلاث إنما انقلبت ياء لوقوعها ساكنة مفردة ـ أي: غير مدغمة ـ بعد كسرة، فإن تحركت، نحو سِواك، أو فتح ما قبلها، نحو صَوت، أو شُدِّدت، نحو اجْلِوَّاذ(٢) ـ وجب تصحيحها(٣).

فقد اتَّضح بما ذكرته أنَّ قلب الواو ياء في (مِياه) يختلف اختلافًا شديداً عن انقلابها في مِيزان، فكل منهما تُشترط فيها شرائط مخالفة لشرائط الأخرى.

المسألة الرابعة

الألف المجهولة الأصل الواقعة عينًا

من (شرح كتاب سيبويه) للسيرافي، و(المدارس النحوية) للدكتور شوقي ضيف

قال سيبويه في باب من أبواب التصغير عنوانه: (هذا باب ما كانت الألف بدلاً

(١) انظر هذه الشروط في سر صناعة الإعراب ص ٥٨٧، ٧٣٣ والمنصف ١: ٣٤١ ـ ٣٤٢، ٣٤٤.

(٢) الاجلوّاذ: دوام السير مع السرعة.

(٣) انظر ذلك في سر صناعة الإعراب ص ٧٣٢ ـ ٧٣٣ وشرح التصريف للثمانيني ص ٣١٢ وشرح الملوكي لابن يعيش ص ٢٣٩، ٢٤٢ ـ ٢٤٤ والممتع ص ٤٣٦.

من عينه): « وإن جاء اسمٌ نحو الناب لا تَدري أمِنَ الياء هو أم من الواو فاحملْه على الواو حتى يتبيَّن لك أنها من الياء؛ لأنها مُبدلةً من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبيَّن لك. ومن العرب من يقول في ناب: نُوَيْبٌ، فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم »(١).

وتفسير هذا القول أنك إذا رأيت اسمًا ثلاثيًّا مجردًا أوسطه ألف مجهولة الأصل في الاشتقاق فقل إنَّ أصلها الواو؛ لأنَّ الأسماء التي بهذه الصفة مما دلَّ الاشتقاق على أصل الألف فيها كانت الألف في أكثرها مبدلة من الواو، وفي أقلها مبدلة من الياء، والحمل إنما يكون على الأكثر، ولا تجعلها منقلبة من الياء إلا إذا دلَّ دليل من الاشتقاق على أنَّ أصلها الياء(٢)، ولذلك فإنك إذا صغَّرت الاسم الذي هذه حاله فالقياس أن تقلبها واواً، فتقول في تصغير الصاب ـ وهو ضرب من الشجر ـ: صُوَيْب(٣)، وفي البانة: بُوَيْنة(٤).

ولما شرح السيرافيُّ هذا الباب من كتاب سيبويه قسم الألف في هذا النوع من الأسماء ثلاثة أقسام: قسم منها ألفه منقلبة من واو، نحو باب، وقسم ألفه منقلبة من ياء، نحو ناب، وقسم لا أصل للألف فيه ولا يُعرف أصلها. ولَمّا أخذ يفسر القسم الثالث مثَّل بمثال لم تقع فيه الألف في موضع العين، فقال: « فمِمّا لا أصل له قولهم سارٍ، يريدون السائر ... وسارٌ، في معنى سائر الناس، لا من سار يسير »(٥).

وأقول: إنَّ الألف في سار زائدة، وليست منقلبة عن أصل، وهو على وزن: فالٍ،

(١) الكتاب ٣: ٤٦٢.

(٢) المنصف ١: ٣٣٢، ٢: ١٤٠، ٢٠١ والخصائص ١: ٢٥٣.

(٣) الخصائص ١: ٢٥٣ والتمام ص ٢٣٦. والصاب: ضرب من الشجر.

(٤) التنبيه ص ٤١٠. والبان: شجر يستخرج من حبه دهن.

(٥) شرح الكتاب ٤: ٢١١/أ-٢١١/ب.

فلا يصح التمثيل به؛ لأنَّ الباب إنما هو في الاسم الذي تكون ألفه بدلاً من عينه، فهذه الألف هي التي يُبحث لها عن أصل، فإن دلَّ الاشتقاق على أنها من الواو قُلبت في التصغير واواً، وإن دلَّ على أنها من الياء قلبت ياء، وإن لم يقم دليل من الاشتقاق على أصلها قلبت واواً قياساً على الكثير كما قدَّمنا. وأمّا الألف الزائدة فليس لها أصل فيُبحث عنه، وهي إنما تُقلب في التصغير واواً لانضمام ما قبلها لا لأنها مجهولة الأصل. ولم يمثِّل السيرافي في شرحه بألف في موضع العين من الاسم الثلاثي مجهولة الأصل.

ورأينا في نص سيبويه السابق أنَّ من العرب من يقول في تحقير نابٍ: نُوَيْب، والقياس أن يكون: نُيَيْب؛ لأنَّ ألفه أصلها ياء لقولهم في جمعه أنْياب. وتناول هذه المسألة الدكتور شوقي ضيف في حديثه عن التعليل والقياس عند سيبويه، فذهب إلى أنَّ سيبويه قد علَّل قلب الألف في هذه الكلمة واواً ـ وإن كان أصلها ياء ـ حملاً لها على الألف الثانية الزائدة في التصغير، فهي تقلب واواً، كقولك في شاعِر: شُوَيْعِر، فقال بعد أن ذكر قول سيبويه في تعليل قلب هؤلاء ألف نابٍ في التحقير واواً وإن كان أصلها الياء: «ويشير إلى العلة في إجراء هؤلاء العرب نابًا على مثال باب؛ إذ الألف الزائدة في التصغير إذا كانت ثانية في اللفظة تُقلب واواً، ولمّا كان ذلك يجري في كثير من الكلمات مثال كاتب وكُويتب وشاعر وشُويعر ظنوا أنَّ من حقهم أن يقلبوا ألف نابٍ في التصغير واواً»(١).

وهذا ـ عندي ـ سهو منه، فهو قد تقوَّل على سيبويه ما لم يقله، فإنَّ سيبويه لم يذكر في هذا الباب حكم الألف الزائدة الثانية في التصغير، ونصَّ بشكل صريح على أنَّ هؤلاء إنما عدلوا عن الياء إلى الواو في هذه اللفظة لأنَّ الألف فيما دلَّ الاشتقاق على أصلها مما يشبه هذه الكلمة وُجدت في كلام العرب منقلبة عن

(١) المدارس النحوية ص ٨٢.

الواو أكثر من انقلابها عن الياء، وذلك حيث يقول: «ومن العرب من يقول في نابٍ نُوَيْبٌ، فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر»(١).

وهذا كلام واضح لا لبس فيه، ولا يمكن حمله على وجه غير ما ذكرناه.

المسألة الخامسة

إبدال الواو همزة في (مصائب)

من كتاب (الإغفال) لأبي علي الفارسي

قال أبو إسحاق الزجاج في قول العرب (مَصائب): «وقد أجمع النحويون على أن حكوا مَصائب في جمع مُصيبة ـ بالهمز ـ وأجمعوا أنَّ الاختيار مَصاوِب، وهذه عندهم من الشاذّ، أعني مَصائب. وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة، كما قالوا في وِسادة: إسادة، إلا أنَّ هذا البدل في المكسورة يقع أولاً كما يقع في المضمومة، نحو ﴿أُقِّتَتْ﴾(٢)، وإنما هو من الوقت، والمضمومة تُبدل في غير أوَّل، نحو أَدْور، يقولون: أَدْؤُر، فحملوا المكسورة على ذلك.

ولا أعلم أحداً فَسَّر ذلك غيري، وهو أحسن من أن يُجعل الشيء خطأ إذا نطقت به العرب وكان له وجه من القياس، إلا أنه من جنس البدل الذي إنما يُتَّبَع فيه السماع، ولا يُجعل قياساً مستمرًّا»(٣).

وإنما كان البدل في مصائب شاذًّا لأنَّ الواو التي أبدلت منها الهمزة أصلية لا زائدة، وهي متحركة في المفرد في الأصل، فإنَّ أصل مُصيبة عندهم: مُصْوِبة، على وزن مُفْعِلة، فنُقلت كسرة الواو إلى الصاد الساكنة قبلها، وقُلبت الواو ياء لسكونها بعد نقل الكسرة منها وانكسار ما قبلها، وإنما يُبدل حرف اللين في مثل هذا في الجمع همزة إذا كان في المفرد مدّة زائدة ثالثة، نحو: رسالة ورسائل،

(١) الكتاب ٣: ٤٦٢.

(٢) سورة المرسلات: الآية ١١ ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٢٠ ـ ٣٢١ والإغفال ٢: ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

وصحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز، والواو في مُصْوِبة أصلية متحركة.

وقد تعقَّب أبو علي الفارسي شيخه الزجاج في تعليله همز الواو في قول العرب (مَصائب)، فقال: «فأمّا قول أبي إسحاق في مصائب إنَّ الهمزة عنده بدلٌ من الواو المكسورة على حدّ إبدالها في إسادة فليس القول عندي كذلك، وسأذكر وجه الفساد»(١).

ثم ردَّ عليه بعد أن ذكر وجوه مواقع الواوات والإبدال فيها، فقال: «فقول أبي إسحاق في مصائب إنه أُبدل على حدّ الإبدال في إسادة لا يستقيم؛ لأنَّ المكسورة لا تُبدَل غيرَ أوَّل ... وقول النحويين إنه على جهة الغلط أشبه بالصواب من حيث كان أكثر نظيراً، وقوله إنما يحصل فيه على دعوى مجردة من البرهان ... ولا ينبغي أن يجوز البدل في المكسورة غير أول من حيث جاز في الأوَّليّة؛ لأنَّ البدل أولاً أقوى لكثرته ... فليس يلزم إذا أُبدل حرف من حرف في موضع أن يُبدل في موضع آخر ...»(٢).

وإذا تأمَّلنا كلام أبي علي ألفيناه قد بناه على أنَّ أبا إسحاق قاس إبدال الهمزة من الواو في مصائب على إبدالها منها أولاً في قول بعض العرب إسادة في وِسادة، وإعاء في وِعاء، وإشاح في وِشاح. وتبعه في ذلك تلميذه أبو الفتح بن جني(٣).

وسبقهما إلى هذا التفسير تلميذ الزجاج أبو جعفر النحاس، لكنه لم يخطِّئه، واقتصر على ذكره، فقال: «قال الأخفش: إنما جاز مصائب لأنَّ الواحدة معتلّة. قال أبو إسحاق: هذا خطأ، يلزمه أن يقول: مَقائم، ولكن القول عندي أنه مثل وِسادة وإسادة»(٤).

واجتزأ الأزهري بعض قول الزجاج المذكور، فصار القول يوحي لقارئه بما ذهب

(١) الإغفال ٢: ٢٤٠.

(٢) الإغفال ٢: ٢٤٥-٢٤٧.

(٣) المنصف ١: ٢٣، ٣٠٩ والتمام ص ٢٢.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢: ١١٦.

إليه النحاس والفارسي وابن جني، قال الأزهري عن الزجاج: «قال: وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة كما قالوا وِسادة وإِسادة»(١).

وعلى هذا جرى الواحدي في التفسير البسيط، فقال: «وعند أبي إسحاق الهمزة في مصائب بدل من الواو المكسورة على حد إبدالها في إِسادة»(٢).

وهم واهمون في ذلك، فإنَّ الزجاج لم يقس مصائب على إِسادة، ولو فعل ذلك لكان اعتراض أبي علي عليه صحيحًا، لكنه قاس مصائب على قول العرب في جمع دارٍ: أَدْوُر، فإنَّ الواو في أَدْوُر هي في المفرد ـ وهو دار ـ عين متحركة في الأصل؛ لأنَّ أصل دارٍ: دَوَرٌ على وزن فَعَلٍ، وقلب هذه الواو همزة في أَدْوُر مطرد لانضمامها، كما يكون مطَّردًا إذا كانت مضمومة أولاً، كقولهم في وُجُوه: أُجُوه، وفي وُقِّتَتْ: أُقِّتَت وإن كان قلبها أولاً أقوى. والزجاج التمس لهذا القلب في مصائب وجهًا من القياس لئلا يخطئ العرب في ذلك.

ويدلُّ على صحة ما زَعمناه في ذلك قولُ أبي إسحاق في ثنايا النص الذي ذكرناه في مطلع المسألة: «والمضمومة تُبدَل في غير أول، نحو أَدْوُر، يقولون: أَدْؤُر، فحملوا المكسورة على ذلك»، إنه نصٌّ صراحة على أنَّ إبدال الواو المكسورة غير أول همزة في مصائب إنما كان حملاً على إبدالها مضمومة غير أوَّل، فهو قد حمل المكسورة غير أول على المضمومة غير أول، والعرب قد حملوا الواو المكسورة أولاً على الواو المضمومة أولاً، فكما جاز إبدال الواو المضمومة همزة إذا كانت أولاً كذلك جاز إبدالها مكسورة أولاً في لغة بعض العرب.

وأمّا قوله «وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة كما قالوا في وِسادة: إِسادة» فلا يدل على أنه حمل إبدال الواو المكسورة غير أول على إبدالها أولاً، إنما جاء بذلك على سبيل التمثيل لبيان أنَّ الواو المكسورة تُبدل همزة؛ ألا تراه قد قال

(١) تهذيب اللغة ١٢: ٢٥٣ (صاب).

(٢) التفسير البسيط ٣: ٤٢٩ [تفسير الآية ١٥٦ من سورة البقرة].

بعد قوله السابق: «إلا أنَّ هذا البدل في المكسورة يقع أولاً كما يقع في المضمومة»، فكأنه يقول: إنَّ إبدال الواو المصدَّرة المكسورة همزة محمول على إبدالها مضمومة إذا كانت أولاً. وإذا كان ذلك كذلك وجب حمل قوله: «والمضمومة تُبدَل في غير أول، نحو أَدْؤُر، يقولون: أَدْؤُر، فحملوا المكسورة على ذلك» على أنه يريد به ما ذكرناه من حمل مصائب على أدْؤُر لا على إسادة.

ويزيد الأمر وضوحًا أنَّ الزجاج قد نصَّ في آخر كلامه على أنَّ هذا الإبدال في مصائب يُتَّبَع فيه السماع، ولا يجوز قياسه. فكأنه بهذا القول يقول: إنَّ حمل مصائب على أدؤُر لا يعني أنه يُجعل أصلاً يقاس عليه كما جُعل الإبدال في إسادة ونحوها مقيسًا مع أنه محمول على أُقِّتَت.

وهذا الذي ذهبتُ إليه في تعليل مذهب الزجاج قال به من المتأخرين أبو حيان الأندلسي في شرح التسهيل، قال: «وزعم أبو إسحاق أنَّ مصائب قُلبت فيه الواو المكسورة همزة وسطًا تشبيهًا بالواو المضمومة، فكما أنَّ الواو المضمومة تُبدل همزة جوازًا فكذلك جاءت الواو المكسورة، أُبدلت همزة بجامع ما اشتركا فيه من الثقل»(١).

المسألة السادسة

إبدال الهمزة من الواو المكسورة أولاً

من كتاب «الممتع في التصريف» لابن عصفور

قال ابن عصفور في (باب إبدال الهمزة من الواو) في كتابه (الممتع في التصريف): «وزعم المازنيُّ أنه لا يجوز همز الواو المكسورة(٢) بقياس، بل يُتَّبَع في ذلك السماع»(٣).

وقد وهم ابن عصفور في نسبة هذا المذهب إلى المازنيّ، ويُرَدُّ عليه بأمور، هي:

(١) التذييل والتكميل ١٠: ١٧٠/ب [مخطوط في مكتبة الأسكوريال تحت رقم ٥٧].

(٢) يعني الواو الواقعة أولاً، نحو: وِعاء، ووِشاح، ووِسادة، ووِفادة.

(٣) الممتع ص ٣٣٣.

الأول: قول المازني في كتابه (التصريف) الذي وصل إلينا في شرح ابن جني له المسمى (المنصف)، فقد قال المازني: «واعلمْ أنَّ الواو إذا كانت أوَّلاً وكانت مكسورةً فمِن العرب مَن يُبدِل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطَّرداً فيها، فيقولون في وِسادة: إِسادة، وفي وِعاء: إِعاء، وفي الوِفادة: إِفادة ... ويقولون إِشاح في وِشاح»(١). فأنت ترى أنَّ أبا عثمان قد نصَّ بأنَّ هذا الإبدال لغة لقوم من العرب، وأنَّه مطَّرد عندهم، ولم يذكر أنه يجوز القياس عليه أو لا يجوز، ولم يبيِّن ابن جني في شرحه مذهب المازني، ولو كان له رأي مخالف لمذهب الجمهور لَمَا أغفله أبو الفتح.

الثاني: أنَّ الزمخشري زعم أنَّ المازنيّ يرى أنَّ هذا الإبدال قياس(٢). وتابعه في ذلك ابن يعيش، قال في كتابيه: شرح الملوكي في التصريف، وشرح المفصل: «واعلمْ أنَّ أكثر أصحابنا يقفون في همز الواو المكسورة على السماع دون القياس، إلا أبا عثمان فإنه كان يَطرُد ذلك فيها إذا وقعت فاءً»(٣). فهو قد نسب مذهب السماع إلى الجمهور، ومذهب القياس إلى المازني.

الثالث: أنَّ أبا علي الفارسي نسب في كتابه (التكملة) القول بالقياس إلى المازني، ونسب القول بالسماع إلى أبي عمر الجرمي، وسكت عن مذهب الجمهور، ولم يصرِّح برأيه في ذلك، فقال: «وأبو عثمان يذهب إلى أنَّ إبدالها مكسورةً مطَّرد، وأبو عمر يَقصُر ذلك على المسموع»(٤). ونقل في كتاب (الإغفال) عن أبي بكر عن أبي العباس أنَّ أبا عمر(٥) لا يرى هذا الإبدال مطَّرداً، وأنَّ ما سُمع من

(١) المنصف ١: ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢) المفصل ص ٣٨٠ والكشاف ٤: ١٦٦ [تفسير الآية الأولى من سورة الجن].

(٣) شرح الملوكي في التصريف ص ٢٧٥ وشرح المفصل ١٠: ١٤.

(٤) التكملة ص ٢٤٨.

(٥) الذي في المطبوع: «أبا عمرو». وهو سهو من المحقق.

ذلك نحو قولهم إِسادة وإِعاء وإِفادة من الشواذّ(١).

وكان لأبي علي في هذا الإبدال قولان، فصرَّح مرة بأنه غير مقيس(٢)، ونقله عنه ابن جني أيضًا(٣). ونَقل عنه مرة أخرى أنه يرى أنَّ هذا الإبدال كالمطَّرد، فقال في (المنصف) وهو يتكلم في امتناع زيادة الواو أوَّلاً: «فسألتُ أبا علي وقت القراءة عليه(٤)، فقلت له: لِمَ كان ذلك؟ ... فقال: إنما امتنع ذلك في الواو لأنها لو زيدت أولاً مضمومة لاطَّرد فيها قلبها همزة ... ولو زيدت مكسورة أيضًا لجاز قلبها جوازًا كالمطَّرِد، نحو: إِسادة ...»(٥).

وهو رأي ابن جني أيضًا، فقد قال في المسألة نفسها في كتاب آخر: «فلو زيدت أولاً مضمومة لاطَّرد فيها الهمز ... ولو زيدت مكسورة لكان قلبها أيضًا جائزًا وإن لم يكن في كثرة همز المضمومة»(٦).

الرابع: أنَّ عبد القاهر الجرجاني صرَّح في شرحه كتاب (التكملة) للفارسي على أنَّ المازنيّ وحده الذي جعل همز هذه الواو مطَّردًا على سبيل الجواز دون الوجوب، وغيره يقصره على السماع(٧).

الخامس: أنَّ السيرافيّ بيَّن في شرح كتاب سيبويه أنَّ هذا الإبدال مطَّرد، ولم يذكر فيه خلافًا(٨).

---

(١) الإغفال ٢: ٢٤٦.

(٢) الإغفال ٢: ٢٤٦.

(٣) المنصف ١: ٢٣٠ والتمام ص ٢٢.

(٤) أي: وقت قراءة كتاب (التصريف) للمازني على أبي علي.

(٥) المنصف ١: ١١٢.

(٦) سر صناعة الإعراب ٢: ٥٩٥.

(٧) المقتصد في شرح التكملة ٢: ١٢٩٧.

(٨) شرح الكتاب ٦: ١٠٢-١٠٣ [مخطوط] والسيرافي النحوي ص ٥٦٥-٥٦٦ [باب حروف البدل من غير أن تدغم حرفًا في حرف].

السادس: أنَّ ابن الحاجب قد نصَّ في (الشافية) على أنَّ المازنيّ أجاز همز الواو المكسورة أولاً[١].

السابع: أنَّ ابن عصفور نفسه قد ذكر في كتابه (الشرح الصغير على الجمل) أنَّ مذهب المازني وجمهور النحويين في هذه المسألة هو القياس على ما سُمع، وأنَّ الجرميّ هو الذي زعم أنه لا يجوز، بل يُتَّبَع في ذلك السماع[٢].

والذي أراه في هذه المسألة أنَّ المازني لم يصرح في نصه السابق في كتاب (التصريف) بأنَّ هذا الإبدال جائز قياسًا ولا بأنه مقصور على السماع، وكل ما يتضح من كلامه هو أنَّ هذا الإبدال مطرد في لغة قوم من العرب. وأظن أنَّ ما ذكرتُه قد أبان بما لا يدع مجالاً للشك أنَّ ما نسبه ابن عصفور في الممتع إلى المازني غير صحيح.

ولكن يَرِدُ على ما ذهبنا إليه هنا قولُ أبي حيان في «ارتشاف الضرب»: «ويجوز إبدال الواو المكسورة المصدَّرة همزة، فتقول إشاح في وِشاح. وقال ابن مالك: هو مطَّرد على لغة. ولا أعلم أحدًا نصَّ على أنَّ ذلك لغة، وظاهر كلام سيبويه أنَّ ذلك مقيس، وهو مذهب الجمهور. وقال المبرد: لا يطَّرد. والقولان عن الجرميّ والمازنيّ»[٣].

ونحن نناقش هذا القول، فنقول: أمَّا قوله «ولا أعلم أحدًا نصَّ على أنَّ ذلك لغة» فهو سهو من أبي حيان ـ رحمه الله ـ فقد نصَّ على ذلك سيبويه، فقال: «ولكنَّ ناسًا كثيرًا يُجرون الواو إذا كانت مكسورة مُجرى المضمومة، فيهمزون الواو

(١) شرح الشافية للرضي ٣: ٧٦، وانظر ص ٧٨، ٢٠٤.

(٢) الشرح الصغير على الجمل [مخطوط: قطعة منه] وقد ذكر ذلك في شرح قول الزجاجي في باب من أبواب التصريف: «وكل واو انكسرت في أول الكلمة خاصة فهمزها جائز». وانظر الممتع ص ٣٣٣ [الحاشية ٣].

(٣) ارتشاف الضرب ١: ٢٥٩.

المكسورة إذا كانت أوَّلاً ...»[١]. كما نصَّ عليه المازني أيضًا في النص الذي أثبتناه في أول هذه المسألة، وذلك قوله: «واعلمْ أنَّ الواو إذا كانت أوَّلاً وكانت مكسورةً فمِن العرب مَن يُبدِل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطَّرداً فيها». وهي لغة لهذيل[٢]، وقد نصَّ أبو حيان نفسه في (البحر المحيط) على أنَّ هذا الإبدال مطَّرد في لغة هُذيل[٣].

وأمّا قوله «وظاهر كلام سيبويه أنَّ ذلك مقيس» فغير مسلَّم؛ ألا ترى أنَّ سيبويه حكى ذلك عن بعض العرب دون أن يشير إلى كونه مقيسًا أو موقوفًا على السماع، ولو كان يراه قياسًا لنصَّ على ذلك صراحة، كالذي نراه في قوله وهو يتحدث عن إبدال الواو المصدَّرة المضمومة همزة: «اعلم أنَّ هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار، إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها»[٤].

وأمَّا قوله «وقال المبرد: لا يطَّرد» فالذي في مصنفات أبي العباس هو خلاف ما نسبه إليه أبو حيان، فهو أول من أجاز القياس فيها فيما أعلم، نصَّ عليه في (الكامل) و(المقتضب)، قال في (الكامل): «وكل واو مكسورة وقعت أولاً فهمزها جائز»[٥]. وقال في (المقتضب): «فإن انكسرت الواو أولاً فهمزها جائز»[٦].

وأمّا قوله «والقولان عن الجرميّ والمازنيّ» فهو قول غير محقَّق، فإنه لم ينسب إلى المازني القول بعدم القياس إلا ابن عصفور في كتابه (الممتع) كما أسلفت، وإنَّ أبا حيان نفسه قد ذكر في كتاب آخر له أنَّ ابن عصفور نفسه قد ذكر في كتابه

(١) الكتاب ٤: ٣٣١.

(٢) شرح أشعار الهذليين ٢: ٧٤٥، ٧٤٨ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٣٩.

(٣) البحر المحيط ٥: ٣٢٨.

(٤) الكتاب ٤: ٣٣١.

(٥) الكامل ١: ٤٣٠.

(٦) المقتضب ١: ٩٤.

(شرح الجمل الصغير) أنَّ مذهب المازني هو جواز القياس، وأنَّ المنع هو مذهب الجرمي[1]، كما سنرى بعد قليل.

فهل يسوغ لنا بعد هذا البيان أن نقول إنَّ المازني منع القياس، أو إنه نُقل عنه وعن الجرمي المذهبان: المنع، والجواز؟

فإن قيل: لعلَّ المازنيّ ذهب إلى المنع في كتاب آخر غير كتاب (التصريف)، أو لعله نُقل عنه هذا مشافهة دون أن يثبته في شيء من كتبه.

قلنا: لم ينص أحد ممن ذكر رأي المازني في هذه المسألة على اسم كتاب من كتبه ورد فيه مذهبه في هذه المسألة، ولم يُنسب إلى أحد من تلاميذه أنه نَقل ذلك عنه. ولا ينبغي أن نَنسب إلى أحد قولاً لم يُذكر في كتاب له، ولم ينقله عنه أحد سماعًا.

ولئن كان أبو حيان قد اختصر المسألة في (الارتشاف) فإنه قد حرَّرها في (التذييل والتكميل) عند شرح قول ابن مالك في « فصل إبدال الهمزة من أحرف اللين » من باب التصريف؛ فذكر أنَّ فيها خلافًا، وتلخيصه فيما يلي:

١- مذهب الجمهور: أنَّ هذا الإبدال مطَّرد منقاس.

٢- مذهب المازني: روي عنه قولان: أحدهما: عدم القياس، ونقله عنه ابن عصفور في (الممتع). والآخر: القياس: ونقله عنه ابن عصفور في (شرح الجمل الصغير)، وأبو علي الشلوبين.

٣- مذهب الجرمي: وروي عنه قولان: أحدهما: عدم القياس، ونقله عنه ابنُ جني عن أبي علي عن أبي بكر عن أبي العباس، وابنُ أبي الربيع في كتاب (المُلَخَّص)، وابن عصفور في (شرح الجمل الصغير). والآخر: القياس، نقله عنه الشلوبين.

---

(١) الممتع ص ٣٣٣ [الحاشية ٣]، وكتاب أبي حيان المقصود هو: التذييل والتكميل.

٤- مذهب سيبويه: وروي عنه قولان: أحدهما: عدم الاطِّراد، ونسبه إليه الشلوبين. والآخر: الاطِّراد، ونسبه إليه ابن الضائع، وابن هشام الخضراوي، وأبو حيان.

٥- مذهب ابن عصفور: الاطِّراد.

٦- مذهب ابن الضائع: عدم الاطِّراد.

٧- مذهب السيرافي: الاطِّراد(١).

هذا ملخص ما قاله أبو حيان، وبالنظر فيه يتبين لنا أنَّ الذي نَسب إلى المازني القول بعدم الاطِّراد هو ابنُ عصفور في كتابه (الممتع)، وأنَّ الذي نسب إلى الجرمي القول بالاطِّراد هو الشلوبين، ولم يذكرا مصادرهما في ذلك. بينما نَقل القولَ بعدم القياس عن الجرميّ ابنُ جني بسنده إلى المبرد، والمبرد تلميذ الجرمي والمازني، فهو أعرف من غيره بمذهب كل منهما، وابن جني متقدم على الشلوبين وابن عصفور؛ لذا يكون الأخذ بما ذكره ابن جني أولى من الأخذ بقولهما لتقدمه عليهما ولإسناد القول إلى تلميذ المازني والجرمي.

(١) التذييل والتكميل: ١٠ ق ٦٧/أ-٦٨/أ [مخطوط في مكتبة الأسكوريال تحت رقم ٥٧].

المصادر والمراجع

* ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
* اشتقاق أسماء الله للزجاجي، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، مطبعة النعمان، النجف ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
* إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م.
* إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير زاهد، عالم الكتب ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
* الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
* الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
* البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عدد من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، [مخطوط في مكتبة الأسكوريال تحت رقم ٥٧].
* التفسير البسيط للواحدي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٣٠هـ.
* التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الرياض ١٤٠١ هـ.
* التمام لابن جني، تحقيق أحمد القيسي وخديجة الحديثي وأحمد مطلوب،

بغداد ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

* التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، وزارة الأوقاف، الكويت ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

* الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م وما بعدهما.

* السيرافي النحوي، د. عبد المنعم فائز، دار الفكر، دمشق ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

* الشرح الصغير على الجمل (قطعة منه) لابن عصفور، مخطوط في دار الكتب المصرية تحت رقم ١١٧ [الحسين]، ومنه صورة في مركز جمعة الماجد في دبي برقم الورود ١٣٠٤٧، ورقم المادة ٣٦٨٨٠٦.

* الكامل للمبرد، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

* الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧م وما بعدها. وطبعة بولاق ١٣١٧هـ. وطبعة دار الكتب العلمية تحقيق د. إميل بديع يعقوب، بيروت ١٤٢٠هـ/ ١٤٩٩م.

* الكشاف للزمخشري، بيروت، بلا تاريخ.

* المحكم لابن سِيده، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

* المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٧٦م.

* المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

* المفصل للزمخشري، تحقيق د. فخر قدارة، دار عمّار، عمّان، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

* المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم المرجان، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٢م.
* المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٨٥هـ- ١٣٨٨هـ.
* الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
* المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط. مصطفى الحلبي بمصر ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
* تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف، القاهرة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
* ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.
* سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
* شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق عبد الستار فراج، دار العروبة، القاهرة ١٣٤٨هـ/ ١٩٦٣م.
* شرح التصريف للثمانيني، تحقيق د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
* شرح الشافية لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مصر بلا تاريخ.
* شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية بمصر، بلا تاريخ.
* شرح الملوكي لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

* شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦م وما بعدها. ونسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٧ نحو ش.
* معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
* مقاييس المقصور والممدود لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض.